

شركات الكمبيوتر و الإنترنت العملاقة و حقوق الإنسان. أين الأخلاق في ثقافة الجشع؟ لماذا يجب أن تحاسب شركات الإنترنت التي تساعد الأنظمة الديكتاتورية على تحديد هوية أصحاب الرأي الحر؟ و هل تعرفون أن كل ما تكتبونه في بريدكم الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة عبر الهاتف النقال يبقى عالماً في مكان ما حتى و لو محتوموه من هاتفكم أو الكمبيوتر الخاص بكم؟

بدأت منظمات تعنى بحقوق الإنسان و حرية الصحافة و التعبير سلسلة من الاجتماعات مع شركات الكمبيوتر و الإنترنت العملاقة مثل مايكروسوفت، جوجل و ياهو لحملها على وضع ميثاق شرف يحمي حرية التعبير. و يأتي هذا التحرك بعد ما تواطأت إحدى شركات الإنترنت الكبرى مع حكومة الصين لتحديد هوية صحفيي كتب رسالة إلكترونية إلى الخارج عن الأوضاع في بلاده. و قد لوحق الصحفي و سجن. هذا ما تناوله في الحوار التالي مع خبير الكمبيوتر و الإلكترونيات "جونار نادر".

**المقدم:** جونار، ما هو رأيك بالمفاوضات القائمة؟

**جونار نادر:** بداية أود أن أقول بأن هذا أمر مضحك. فإذا كان لديكم في البلدة عصابة من 5 أو 6 أشخاص يقومون بعمل المشاكل للبقية في البلدة، و بدلاً من أن تقوم بإخبار الشرطة كي يوقفونهم، تقوم بالطلب منهم أن يجلسوا معاً و أن يتوصلوا هم إلى حل. هذا أمر مضحك. و هذا ما حدث عندما طلبوا من الشركات الكبرى مثل مايكروسوفت و جوجل و ياهو أن يجلسوا و أن يتوصلوا إلى طريقة لكي يتصرفوا بأسلوب أفضل. بينما هذه الشركات هي التي تذهب إلى دول مثل الصين التي لا يوجد فيها حرية تعبير، و تقوم بالتعاون مع حكومات هذه الدول ليس فقط من أجل حجب المعلومات عن المستخدمين، بل أيضاً من أجل أن يوفر لهم معلومات عن الأشخاص الذين يقومون بالتعبير الحر عن آراءهم، حتى تتمكن الحكومة من ملاحظتهم و معاقبتهم. في حين أن هذه الشركات مثل مايكروسوفت و جوجل و ياهو، طالما تفاخروا بأنهم من الشركات الأمريكية التي تتادي بحرية المعلومات و حرية التعبير.

فهنالك صحفي صيني قام ببعث بريد إلكتروني إلى جهة في الولايات المتحدة الأمريكية، يخبرهم فيها أن الحكومة طلبت من الصحفيين في الصين أن يتبعوا التعليمات التي يأمرهم بها في مناسبة الذكرى السنوية لمجزرة "ساحة تيانانمن" التي حدثت لمؤيدي الحركة الديمقراطية. أي أن الحكومة أعطت تعليمات للصحفيين عن كيفية تغطية هذا الحدث. و قام هذا الصحفي ببعث بريد إلكتروني إلى أحد ما في الولايات المتحدة يخبرهم بهذا الأمر. فقاموا بالحكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات بتهمة تهريب أسرار الدولة. على أساس أن هذه المعلومات هي من أسرار الدولة.

**المقدم:** و النقطة هنا هو أنه لم يكن بمقدرة الحكومة أن تتعقب هذا الشخص و أن تلقي القبض عليه لولا مساعدة شركة ياهو.

**جونار نادر:** هذا صحيح، طلبت الحكومة الصينية من شركة ياهو هونج كونج بأن يأتوهم بمعلومات عن هذا الشخص، و قاموا بذلك. في الصين، لا يمكنك أن تذهب إلى مقهى للإنترنت دون أن تزودهم باسمك و اسم والدك و معلومات عن رخصة القيادة الخاصة بك مثلاً. يظن الشباب في بعض الدول أنه بما أنهم يستطيعون أن يرسلوا البريد الإلكتروني و الرسائل النصية القصيرة بحرية، فالأمر مماثل في كل دول العالم، و لكن هذا غير صحيح.

إذا زرت موقع Google.com و بحثت عن أيه معلومات عن مجزرة "ساحة تيانانمن" فسوف تجدها، لأن هذا هو موقع جوجل الأمريكي. و لكن إذا ذهبت إلى موقع Google.cn الخاص بالصين، فلن تجد أية معلومات عنها. و الأمم المتحدة تحدثت كثيراً عن انه لا يمكن لأحد أن يقوم بمثل هذا العمل، لأنهم بذلك يقومون بمساعدة الحكومة على مخافة حقوق الإنسان. و أساسيات حقوق الإنسان تقول في المادة 12 و المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل إنسان الحق في الحصول على المعلومات، و إعطاء المعلومات و يكون له حرية التعبير و حرية الرأي.

فإذا كان هذا هو قانون الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان، فكيف تقوم جوجل باختراق هذا القانون في الصين؟ هناك حديث عن شخص يدعى "ديفيد هيكس" الذي ذهب إلى منطقة معينة، و قام بعمل شيء معين مسموح في تلك المنطقة، فتم سجنه. فلماذا لا تقوم بسجن و معاقبة الشركات التي تخرق القانون حتى و لو كان ذلك الأمر في دول مثل هذه.

**المقدم:** بخصوص ميثاق السلوك، ما هي الأمور التي يمكن وضعها فيه و التي يمكن تطبيقها؟

**جونار نادر:** إن شركة "أمنيستي" الدولية اليوم تقوم بمهاجمة هذه الشركات، بحيث تضع اللوم عليها بأن هذه الشركات هي السبب في حبس و قتل الكثير من الناس من خلال مساعدة هذه الحكومات على القيام بمثل هذه الأمور. إذا أنا قمت بالسفر إلى بلد معين، و قمت هناك بقتل شخص معين، فهل يمكنني العودة إلى بلدي و القول بأنني لم أرتكب أي خطأ لأن ما قمت به أمر مسموح في تلك البلاد؟ لا يمكن للشركات أن تقوم بعمل أمور مخافة للقانون الأسترالي حتى و لو كانت هذه المخالفات في دول خارج أستراليا لأن هذه الشركات تعد من المواطنين الأستراليين. و شركة جوجل و مايكروسوفت هي شركات أمريكية، فلا يمكنها أن تقوم بمخالفة القانون الأمريكي في دول أخرى.

سألتني عن القواعد الأخلاقية التي يجب إعتماؤها، منظمة "أمنيستي" العالمية تقول بأن القواعد يجب أن تكون على سبيل المثال، إنه في حالة إذا قام شخص في الصين بالبحث على موقع جوجل عن معلومات عن مجزرة "ساحة تيانانمن" فإنه يجب إن يحصل على نتائج تقول بأنه يوجد عدد معين من المقالات عن هذا الموضوع، و لكن السلطات المحلية تمنعنا من عرضها. و لا يجب أن تكون النتيجة أن لا يوجد أية معلومات عن هذه المجزرة. فبهذه الطريقة لا تقوم الشركة بمخالفة القانون الصيني.

**المقدم:** إذاً هو حل وسط يمكن الناس من معرفة من هو المسؤول عن حجب هذه المعلومات. و لكن ماذا عن مساعدة الحكومات في البحث عن الأشخاص، فالحكومات تحصل على المعلومات عن مثل هؤلاء الأشخاص عن طريق أنظمة التتبع الموجودة في الشركات الكبرى، أفلا يوجد التزام إخلاقي على الشركات من هذه الناحية؟

**جونار نادر:** في الحقيقة، شركة جوجل قالوا بأنهم لا يستطيعون تقديم خدمة البريد الإلكتروني في الصين، لأنهم لا يستطيعون حماية خصوصية المستخدمين هناك، فقامت بتوكيل هذا الأمر إلى شركة شقيقة لهم في الصين.

إن هذا أمر شديد التعقيد، كما قلنا، لا يمكنك أن تذهب إلى بلد معين و ترتكب جريمة معينة بحجة أنه أمر مسموح في ذلك البلد. و الأمر كله يتعلق بجشع الشركات للمال، لذلك يجب أن يطبق القانون على الشركات التي تقوم بممارسات معينة في بلدان أخرى، تعتبر غير قانونية في بلدها الأصل. و خصوصاً إذا كنت من الشركات التي دائماً تقوم بوضع شعارات أنها شركة تدعم حرية الرأي و حرية التعبير و تبادل المعلومات و مبادئ الإنترنت، و من ثم تذهب إلى دول أخرى و تساعد حكوماتها لسجن الأشخاص.

إن هذا أمر حساس جداً، و لكن بسبب أن هذه الشركات عملاقة، فلا أحد يفعل لهم شيئاً، إلا أن الموضوع يتعلق بأخلاق هذه الشركات. فإذا أنت لا توافق على الأخلاقيات المتبعة في الصين، فلماذا تذهب و تقوم بالأعمال هناك؟ السبب هو السعي خلف الأرباح.

**المقدم:** دائماً نتحدث عن الفوضى الحاصلة على الإنترنت من حيث المواد التي يتم عرضها، فكيف يمكن أن نضع ميثاق للسلوك يجمع بين حريات التعبير و الرأي و بين حماية خصوصيات الناس.

**جونار نادر:** موضوع الخصوصية أيضاً وارد في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يوجد قائمة بأسماء 2500 شركة موجودة في الأمم المتحدة منذ العام 2005 تسمى بـ "UN GLOBAL COMPACT". و تحدثت هذه الشركات عن أهمية الخصوصية. فربما يجب أن يقول ميثاق السلوك بأن الشركات التي ترغب في العمل في دول مثل الصين، ينبغي عليها من البداية أن توضح للحكومة في تلك البلاد بأنها لن تستطيع أن تتبع تعليماتهم المتعلقة بالحريات و الخصوصية، و أنه في حال رفض الحكومات أن تعفي الشركات من مثل هذه القوانين، فيجب على الشركات في هذه الحال أن تمتنع عن ممارسة الأعمال في مثل هذه الدول.

**المقدم:** و لكن هذا أمرٌ مثالي جداً و لا أظن أن الشركات قد تتصرف على هذا النحو.

**جونار نادر:** إن هذا أمر قانوني، و لا يتعلق بالمثالية.

**المقدم:** بالنسبة لك و لي، فالأمر قانوني، و لكن الشركات التي تريح المليارات من وراء هذه الدول، هل من الممكن أن يوافقوا على مثل هذا الأمر؟

**جونار نادر:** الموضوع ليس مرتبط بموافقة هذه الشركات، فلماذا تم إعدام صدام حسين؟ هل قام بقتل أشخاص بيده؟ لا و لكنه أعطى الأوامر. و هذه الشركات هي التي صممت البرامج التي تستعملها الصين في ملاحقة و معاقبة هؤلاء الأشخاص.

و أسائل مرة أخرى، هل السبب في عدم مساءلة الشركات أنها شركات كبيرة، و أليس المفروض أن لا تقوم الشركات بمخالفة قوانين بلدها حتى في البلدان الأخرى؟ نحن ملتزمون بإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حرية التعبير، فلا يمكنك أن تذهب إلى دول أخرى و تخالف هذا الأمر، و هذا ما يفعلونه. لذا يجب على هذه الشركات أن لا تمارس أعمالها في دول مثل الصين، أو عليهم أن يخبروا الصين بأنها إن أرادت منهم العمل فيها، فعلى الحكومة هناك أن لا تجبرهم على إعطائهم المعلومات و التكنولوجيا التي تمكنهم من ملاحقة الأشخاص.

في الماضي، كان يطلق على التقنية مصطلح مشابه للذخيرة، و في الماضي إذا ذهبنا إلى بلد ما و قمنا ببيع السلاح، فسوف يتم حبسي. و الأمر مشابه بالنسبة لبعض التكنولوجيا، بحيث أنني سوف أسجن إذا ما ثبت أنني أبيع هذه التكنولوجيا في هذه البلدان.

إذا قلنا أنه لا يمكن شنق الناس، و أنت تصنع الحبل و الأدوات المستعملة في عملية الشنق فأنت شريك في الجريمة، و إذا أنت تنادي بحرية التعبير، و تقوم بصنع البرامج التي تحد منها لدول مثل الصين. فأنت تقوم بعمليات مشابهة لبيع السلاح أو أدوات الإعدام.

**المقدم:** هل تعتقد أن ميثاق السلوك سوف يصدر في وقت قريب أم لا؟

**جونار نادر:** بالطبع سوف يستغرق الموضوع وقتاً لأنه لا يوجد من يضغط للحصول عليه، الأمر مشابه لما قلته لك في البداية عن وجود عصابة في البلدة، و بدلاً من طلب الشرطة، نطلب من العصابة نفسها أن تحل المشكلة.

و في النهاية سوف يقدمون ميثاق للسلوك مليئ بالكلام الذي يحتاج عبارة مثل آينشتين حتى يفهموه، كلام مثل "سوف نبذل أقصى الجهود حتى نكون حذرين و نطبق المبادئ" مجرد كلام، لذلك أنا لست متفائلاً بأنهم سوف يغيرون من شبيء لأن الأمر يتعلق بالريج و العالم يدور حول الريج.

أن التوتر الذي في صوتي سببه أن أناس تقتل و تعذب و أناس لا يستطيعون أن يتواصلوا مع بعضهم. و نحن في العالم الغربي نقوم بمساعدة الحكومات على ملاحقة و إعدام الصحفيين و المحامين و الناس المؤيدين للديمقراطية. بينما نحن ندعو دوماً للديمقراطية من خلال ما نقوم به في العراق مثلاً، و من ثم نقوم بمساعدة دول مثل الصين لطمس الديمقراطية من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة لذلك مثل البرامج التي تمكنهم من مطاردة الأشخاص.

**المقدم:** هل سوف تستطيع الصين أن تتحكم في الأمور إلى الأبد، خصوصاً و نحن نرى أن التطور في الإنترنت لا حدود له، و الحريات لا يمكن السيطرة عليها.

**جونار نادر:** ما هو الذي لا يمكن أن توقفه؟ لقد أوقفوه. في الصين لا يوجد إلا Google.cn و المعلومات الموجودة على هذا الموقع تخضع لسيطرة الحكومة، و إذا كنت تعيش في الصين، فلن تستطيع ان تحصل على المعلومات التي تريد. و إذا تم إلقاء القبض عليك أثناء إرسالك لبريد إلكتروني، فإن القانون واسع و شامل لدرجة أنهم بإمكانهم إلقاء القبض عليك لأي سبب شاؤوا.

**المقدم:** و لكن أليس من الممكن أن يكون هناك قرصنة لهذه الخدمات؟

**جونار نادر:** في الماضي كان الناس يتعارفون و يتحاورون عن طريق الكلام الذي لا يتم توثيقه، و لكن الإنترنت غير ذلك، لأن كل شيء تقوم به على الإنترنت على الإطلاق يتم تسجيله. هل تظن أنك إذا أرسلت رسالة نصية قصيرة إلى هاتف ابنك تخبره فيها أنك سوف تتأخر مثلاً، و قام ابنك بمسح الرسالة بعد قرأتها، هل تظن أن هذه الرسالة سوف تختفي؟ يمكنني أن أستعيد هذه الرسالة بعد عام من مسحها. الإنترنت ليست فوضى.

هل تظن أن أجهزة المخابرات لديها الوقت لكي تستمع لكل ما يقال، أو قراءة كل البريد الإلكتروني؟ بالطبع لا، هناك الملايين من المستخدمين قابل بضعة آلاف من عملاء المخابرات، إلا أنهم يعتمدون على البرامج في الكمبيوتر.

كنت أعمل سابقاً لدى شركة "أي بي أم" و إذا ما قمت بإرسال أية معلومات عن الشركة، فإن الكمبيوتر بإمكانه إتقاطها. دعني أعطيك مثلاً سهلاً، لو أنني بعثت بريداً إلكترونياً أقول فيه "لنضع قنبلة في المكتب" الكمبيوتر هنا و عن طريق برامج المراقبة التي فيه سوف يقوم بعث إشعار إلى مركز الأمن يقول فيه أنني أرسلت بريداً فيه كلمة "قنبلة".

إذا إفترضنا أن هناك شركة ضخمة سوف تشتري شركتنا، إذا أنا كتبت عن هذه الشركة لشخص صحافي، فإن جهاز الرقابة في الكمبيوتر سوف يبنه الأمن أنني أتحدث مع صحافي عن الشركة الجديدة. لذا يجب أن تعلم أن الرقابة الموجودة على الإنترنت أمر قوي جداً، و نحن محضوضون إذ لدينا درجة من الحرية مقارنة بدول أخرى كثيرة.

و لكني أحب أن أخبر الناس الذين يقومون بإرسال رسائل عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة، و حتى المعلومات أو الرسائل الموجودة على الكمبيوتر الشخصي، كلها تبقى مسجلة و محفوظة حتى بعد مسحها، لذلك يجب على الجميع أن يكون حذراً فيما يبعث لأن كل هذا الكلام محفوظ.

كما أن لدينا اليوم القانون الرجعي، بمعنى أنه قد تكون كتبت شيئاً ليس ذا أهمية منذ عام، و لكن اليوم و بسبب وجود قانون إرهاب جديد، يجدون هذه الرسالة في كمبيوترك، فيتعملونها ضدك، و إذا قلت أن هذا الكلام كتبتة منذ عام، و كان الأمر قانونياً حينها، يقولون أن هذا صحيح، و لكننا نحاسبك عليها اليوم وفقاً لقوانين اليوم.

**المقدم:** شكراً جزيلاً على وقتك جونار.

**جونار نادر:** شكراً لك غسان.

**المقدم:** المفكر و المؤلف "جونار نادر" و بهذا ينتهي برنامج الشبيبة "شباب و مستقبل".